

# ديوان الخدمة لا يستطيع توظيف أكثر من ١٣ ألف مواطن سنوياً

جدول رقم «٤»  
تطور حجم العمالة في القطاع الحكومي «٢٠٠٨ - ٢٠١٦»

السنة	كويتي		غير كويتي		إجمالي قوة العمل بالحكومة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
٢٠٠٨/٦/٣٠	١٩٩,٥٧١	٪٧٤,٤	٦٨,٥٣٥	٪٢٥,٦	٢٦٨,١٠٦
٢٠٠٩/٦/٣٠	٢٠١,٧٧٢	٪٧٤,٤	٦٩,٣٢٢	٪٢٥,٦	٢٧١,٠٩٤
٢٠١٠/٦/٣٠	٢١٨,٤٠٩	٪٧٣,١	٨٠,٣٧٧	٪٢٦,٩	٢٩٨,٧٨٦
٢٠١١/٦/٣٠	٢٢٩,١٦١	٪٧٣,١	٨٤,٣٢٨	٪٢٦,٩	٣١٣,٤٨٩
٢٠١٢/٦/٣٠	٢٤٠,١٧٠	٪٧٢,٥	٩١,١٦٣	٪٢٧,٥	٣٣١,٣٣٣
٢٠١٦/٦/٣٠	٣٣٦,٩٧٧	٪٧٠	١٤٤,٦٩٣	٪٣٠	٤٨١,٦٧

لا سيما بين الإناث تيسيراً على الإمهات لخدمة أسرهن وتربية أبنائهن وإيضاً لاتاحة المزيد من الفرص الوظيفية للشباب «يبلغ عدد من فاقت خدمتهم «٣٠» عاماً من الكويتيين بالجهاز الحكومي في بداية العام ٢٠١٣ م عدد ٧٢٤٢ كويتي بنسبة ٣٪ من إجمالي الكويتيين بهذا القطاع».

رابعاً: بذل كل الجهد تعليمياً وتربوياً وإعلامياً لإعلاء شأن قيمة العمل وربطه بمفهوم القيم الصحيحة للحياة وتغيير الأفكار البالية عن العمل الحرفي والمهني والبدوي.

خامساً: استخدام ما أمكن من أساليب الحسم التشريعية والتنفيذية للقضاء على ظاهرة الاتجار في الإقامات والتي تشوه صورة الكويت في تقارير المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان وترتكب سوق العمل وتؤثر سلباً على منظومة القيم الاجتماعية والسلوكية في المجتمع مع وضع الضوابط المناسبة لاستقدام العمالة الوافدة.

سادساً: العمل على الربط بين مخرجات التعليم وحاجة سوق العمل في مختلف التخصصات وتشجيع انشاء المعاهد والجامعات الأهلية التي تستجيب بشكل أسرع لمتطلبات السوق الوطنية والإقليمية من العمالة الفنية المدربة وهذا يجب التنويه الى اهمية انشاء معهد عال لتخريج الفنيين في مجالات انتاج النفط ونقله وتخزينه.. الخ وذلك لتخريج الكوادر الوطنية المتخصصة في ثروة البلاد النفطية بدلاً من الاستعانة فيها بالعمالة الوافدة.

سابعاً: الإسراع بوضع اليات تنفيذ قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة وبما يكفل دعم المواطنين الراغبين فيها مالياً وفنياً وتشريعياً وتسويقياً ومصرفياً «ورشعة ومعمل ومدرسة ومستشفى ومزرعة ومنحل.. الخ» ففي هذه المشروعات فوائد كثيرة للانتقال بشباب المجتمع الكويتي من مجرد موظفين لدى الدولة الى اصحاب مشروعات خاصة ورجال اعمال.

ثامناً: ايجاد الية او نظام للربط بين الانتاج والاجر في الجهاز الحكومي وتشجيع المجددين والقضاء على عملية الترقية الالية «بالاقدمية» وذلك بهدف التقريب بين ظروف العمل بالقطاع الحكومي والخاص.

تاسعاً: البدء في تنفيذ برامج الخصخصة بعد اقرارها تشريعياً مع التأكيد على رعاية حقوق العمالة الوطنية وحمايتها ضد التسريح القسري من الشركات الخاصة وزيادة الاهتمام بالأنشطة السياحية والثقافية والمعارض والإسراع في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري كبير.

وخصوصاً في ظل تعداد عام للسكان لا يشكل فيه الكويتيون أكثر من ٣٠,٥٪ من إجمالي عدد السكان تصبح ظاهرة البطالة غير منطقية وغير مستحبة.

المحور الثالث: التوصيات

أولاً: ضرورة الربط بين المشروعات العملاقة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام: «٢٠١٠ - ٢٠١٥ / ٢٠١٤ - ٢٠١٩» وبين قضية التوظيف بحيث يعاد النظر في جداول النسب المقررة والتي على القطاع الخاص التقيد بها لتشغيل العمالة الوطنية وفي اساليب الرقابة على التزام القطاع الخاص بتنفيذها وهنا لا بد من تغليب عقوبة المخالفة لترتفع من ١٠٠ دينار الى ٥٠٠ مثلاً عن كل عامل غير كويتي يتم توظيفه خارج النسبة المقررة.

ثانياً: ضرورة تعديل التشريعات التي افسدت سوق العمل الكويتي وخلقت «سوقاً موازية» للتوظيف الوهمي الامر الذي اخل خللاً شديداً بقيم العدالة وشفرة العمل واحترام المال العام والمقصود هو اعادة النظر في اسلوب دعم العمالة الوطنية بالقطاع الخاص لتصبح عمالة حقيقية تسهم في تنمية حجم الناتج المحلي الاجمالي وليس مجرد اعداد من العمالة على الورق للاستفادة من العداوات الاجتماعية وعلووة الاولاد بدون مقابل حقيقي في سوق العمل بالقطاع الخاص.

ثالثاً: اهمية التشجيع على التقاعد المبكر لمن يشاء من موظفي الدولة

الوزراء وزير الاعلام بالوكالة محمد عبدالله جاء فيه: «ان استيعاب الجهات الحكومية وصل الى ما يفوق ٣ اضعاف الحاجة الفعلية لافتا الى ان عدد الموظفين الحاليين يفوق ٢٩٠ الف موظف دون العسكريين بينما الحاجة الفعلية ٦٠ الف موظف فقط مؤكدا ان تركيز الشباب على فرص العمل بمؤسسات القطاع العام فاق استيعاب الجهاز الحكومي. وهذا التصريح يعني ببساطة ان البطالة المقنعة بالجهاز الحكومي قد بلغت ٧٩,٤٪ «٦٠ الف الى ٢٩٠ الف» وهو ما يصيب هذا الجهاز بالترهل والعقم مع مرور الوقت والخلاصة انه ومع الاقرار بفشل جميع تلك الاجراءات والسياسات والقوانين والقرارات الحكومية في القضاء على مشكلة البطالة والتي ارتفعت من ١,٤٪ في الاعوام ١٩٩٨/٩٧ لتصل على ٤,٨٪ في منتصف العام ٢٠١٢ و٤,٧٪ في ٢٠١٥ الا ان هناك مجموعة من التوصيات والتدابير الواجب الاخذ بها حتى لا تترك هذه القضية لافرازاتها السلبية والمخيفة على مستقبل الشباب الكويتي

المتعطلون الكويتيون حسب النوع ومدة التعطل

السنة	الجملة	انثى	ذكر	مدة التعطل «بالشهور»
٢٠١٤	٢,٨٥٨	١,٧٦٨	١,٠٩٠	أقل من ٦
٢٠١٥	٤,٤٤٩	٢,٨٧٣	١,٥٧٦	
٢٠١٤	٢,٩٩٩	٢,١٤٠	٨٥٩	٦-١١
٢٠١٥	٣,٣٥٧	٢,٥٥٥	٨٠٢	
٢٠١٤	٩,٢٩٧	٨,٥٧٧	٧٢٠	١٢ فأكثر
٢٠١٥	٩,٤٦٣	٨,٦٠٥	٨٥٨	
٢٠١٤	٠	٠	٠	غير مبين
٢٠١٥	٠	٠	٠	
٢٠١٤	١٥,١٥٤	١٢,٤٨٥	٢,٦٦٩	الجملة
٢٠١٥	١٧,٢٦٩	١٤,٣٣	٣,٢٣٦	

جدول رقم ٣  
تطور معدلات البطالة بين الكويتيين «١٩٦٠ - ٢٠١٢»

الفترة الزمنية	إناث	ذكور	إجمالي	الملاحظات
الستينات	٨,٢	٦,٦	٦,٧	توجد مشكلة بطالة
السبعينات	٪٢,٤	٪٧,٢	٪٦,٨	المشكلة مستمرة
الثمانينات	٪١,٥	٪٣	٪٢,٧	المشكلة في طريقها للاختفاء
التسعينات	٪٠,٨	٪١,٧	٪١,٤	لا توجد مشكلة
٢٠٠٨/٦/٣٠	٪٧,٣	٪٤,٧	٪٥,٩	عودة المشكلة من جديد
٢٠١٢/٦/٣٠	٪٨,١	٪١,٩	٪٤,٨	المشكلة مستمرة
في عام ٢٠١٥	-	-	٪٤,٧	المشكلة مستمرة

جدول رقم ٢  
التركيبة السكانية في الكويت ٢٠١٦-٢٠٠٢

السنوات	كويتي	غير كويتي	الاجمالي	متوسط معدل النمو السنوي (٢٠١٢-٢٠٠٢)
	العدد بالمليون	العدد بالمليون	بالمليون نسمة	الكويتيون
٢٠٠٢	٠,٩٠٦	١,٥١٤	٢,٤٢٠	٪١٢,٦
٢٠٠٤	٠,٩٨٢	١,٧٧٢	٢,٧٥٤	٪٦٤,٣
٢٠٠٦	١,٠٥٠	٢,١٣٣	٣,١٨٣	٪٦٧
٢٠٠٨	١,٠٨١	٢,٣٦١	٣,٤٤٢	٪٦٨,٦
٢٠١٠	١,١٣٣	٢,٤٤٩	٣,٥٨٢	٪٦٨,٤
٢٠١٢	١,٢١٣	٢,٦٠٨	٣,٨٢١	٪٦٨,٣
٢٠١٤	١,٢٧٥	٢,٨١٦	٤,٠٩١	٪٦٨,٨
٢٠١٦	١,٣٢١	٣,٠٠٨	٤,٣٣٠	٪٦٩,٥

العمل بالقطاع الخاص في ديسمبر ٢٠٠٨ الى ٨٪ في نهاية الخطة وأصدرت الحكومة القرار رقم ٩٠٤ لسنة ٢٠٠٢ بتحديد نسب العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية والتعديلات عليها. وجدير بالذكر ان إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الخاص بلغ في ٢٠١٢ نحو ٨٢ ألف كويتي وفي ٢٠١٦/٦/٣٠ بلغ عدد العمالة الوطنية في القطاع الخاص ٨٩١٨١ كويتي.

وهكذا وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة في تحفيز المواطنين للعمل بالقطاع الخاص الا ان إجمالي العمالة الوطنية في هذا القطاع لا تزال نسبتها ضئيلة للغاية «٦,٦٪» ويلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة الكويتيات في القطاع الخاص مقارنة بمثيلتها بين الذكور حيث بلغت نحو ٢٦٪ من جملة الإناث المشتغلات بهذا القطاع بينما تنخفض بالنسبة للذكور حيث لم تتجاوز نسبتهم ٣٪ من جملة الذكور المشتغلين في القطاع الخاص.

في الجدول الخامس

في عام ٢٠١٠ بلغ حجم العمالة الكويتية في القطاع الخاص ٥٧٥٢٠ موظفاً وارتفعت في عام ٢٠١٥ إلى ٧٥٣٠٨ بزيادة مقدارها ١٧٧٨٨ وبنسبة تقدر بحوالي ٣٠,٩٪.

بلغ حجم العمالة غير الكويتية في القطاع الخاص في عام ٢٠١٠

الجدول رقم «٥»  
استيعاب القطاع الخاص من العمالة الوطنية «٢٠٠١ - ٢٠١٢»

السنة	العدد
٢٠٠١	١٩٨٦
٢٠٠٢	٣٠٠٣
٢٠٠٣	٣٦٣٩
٢٠٠٤	٣٥٤٦
٢٠٠٥	٣٠٤٦
٢٠٠٦	٤٢٩٢
٢٠٠٧	٥٩٤٨
٢٠٠٨	٧٩٣٩
٢٠٠٩	٥٨٧٢
٢٠١٠	٥١٣٨
٢٠١١	٤١٣٢
٢٠١٢	٢١٢٢

أولاً: محور احلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بالقطاع الحكومي:

من واقع بيانات الجدول رقم «٤» تزايدت اعداد ونسب العمالة الوافدة بالقطاع الحكومي من ٦٨٥٣٥ عاملاً وموظفاً عام ٢٠٠٨ وبنسبة ٢٥,٦٪ إلى ٩١١٦٣ عاملاً وموظفاً في عام ٢٠١٢ وبنسبة ٢٧,٥٪ ما يعني ان سياسة الاحلال فشلت فشلاً ذريعاً لان العمالة الوافدة زادت بمعدل ٢٪ عما كانت عليه من خمس سنوات سابقة ولم يتم الاحلال.

من الجدول الرابع.. اسباب فشل الاحلال:

- ١ - استثناء الجهات التي يتأثر مستوى الخدمات المقدمة منها بسبب الاحلال
- ٢ - واستثناء التخصصات النادرة من الوافدين. «قرار نائب رئيس الوزراء رقم ٣ لسنة ٢٠٠٧ المادة ٣»

ثانياً: محور اعداد وتدريب غير المؤهلين من العاطلين عن العمل للاحاقهم بالوظائف في القطاع العام والخاص

نجحت الحكومة في تدريب ٥٠٪ من إجمالي الداخلين الجدد إلى سوق العمل سنوياً من خلال فتح قناتين متوازيتين للتدريب الاولى من خلال ديوان الخدمة المدنية للتوظيف بالقطاع الحكومي والثانية: من خلال برنامج اعادة الهيكلة للتوظيف في القطاع الخاص.

وفي هذا الصدد اعلن رئيس ديوان الخدمة المدنية عبدالعزيز الزين انه تم تدريب نحو ١٨ الف موظف وموظفة خلال السنوات العشر الماضية مشيراً الى ان العدد قليل بسبب الإمكانيات والاعتمادات المالية المقررة لافتا الى ان قطاع التطوير الاداري بالديوان يتعامل مع ٣٠ مكتب استشارات إلا أن الديوان غير قادر إلا على نحو من ٨٠ الى ٨٥ برنامجاً سنوياً.

وأضاف الزين ان هناك من يظن ان عدد الموظفين من غير الكويتيين كبير ولكن في الواقع الرقم صغير وتتحصر وظائفهم كمستشارين وخبراء أو أطباء ومدرسين أو بتلك المهن التي لا تجد إقبالا من الكويتيين.

ومن المتوقع خلال الأعوام «٢٠١٩» - «٢٠٢٠» أن يبلغ عدد الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي ٣٧٥ ألف موظف وموظفة.

ثالثاً: الاعتماد على القطاع الخاص في استيعاب المزيد من قوة العمل الكويتية:

وضعت الدولة في خطتها للتنمية الخمسية ٢٠١٠ - ٢٠١٤ والثانية «٢٠١٥ - ٢٠١٩» أهدافاً في هذا الشأن مؤداها رفع نسب العمالة الوطنية في القطاع الخاص من ٤,٨٪ من إجمالي قوة